سياسة تركيا الإقليمية بعد العام ٢٠١١
وتأثيرها في تراجع مكانتها الإقليمية والدولية

أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري[*]

مقدمة:

سعت تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة الى اعادة تعريف دورها الإقليمي بما يتناسب مع ما تتوافر عليه من مقومات القوة والمكنة التي تعتقد بأنها تمتلكها وتمكنها من تحسين مكانتها وأهميتها الإقليمية والدولية. وقد نجحت تركيا في تحسين أوضاعها الداخلية وخصوصاً الاقتصادية منها، وتعزيز علاقاتها مع دول الجوار، وهو ما انعكس بشكل ايجابي على مكانتها الإقليمية والدولية.

هذا الأمر كان واضحاً في السنوات ٢٠٠٢ – ٢٠١١، غير أن الأمر تغير بعد العام ٢٠١١ وتحديداً مع أحدث التغيير التي حصلت في عدد من الدول العربية في العام ٢٠١١ وهي تونس ومصر وليبيا واليمن، والأحداث في سوريا منذ العام ٢٠١١ لحد الآن، فضلاً عن التظاهرات الشعبية ضد النظام في البحرين. فقد اتخذت تركيا مواقف من الأحداث التي حصلت أثرت بشكل كبير في تراجع مكانتها الإقليمية والدولية، لاسيما موقفها من سوريا، بسبب تأزم علاقاتها بعدد كبير من الدول سواء كان على صعيد دول جوارها الإقليمي، أم على مستوى علاقاتها بدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

ومما زاد حالة التراجع في هذه العلاقات تعامل الحكومة التركية مع محاولة الانقلاب التي حصلت في تركيا في حزيران ٢٠١٦ والاجراءات التي اتخذتها بحق من تتهمهم أو تدور حولهم الشكوك في مشاركتهم بالمحاولة الانقلابية.

[*] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

اشكالية البحث:

ان انتهاء الحرب الباردة وما رافقها من متغيرات تمثلت بتفكك الاتحاد السوفيتي وتغيير موازين القوى الدولية والإقليمية حفزت صانع القرار في تركيا للعمل على إعادة تعريف الدور الإقليمي لتركيا، وبما يتناسب مع مقومات القوة التي تمتلكها. وتدرك تركيا أن أدائها لدور إقليمي فاعل ومؤثر لا يمكن تحقيقه الا من خلال تحسين علاقاتها مع دول المنطقة، وهو ما عملت عليه للمدة ٢٠٠٢ – ٢٠١١، وحددت مبادئ لسياستها الخارجية تجاه دول المنطقة، والذي حقق لها مكاسب كبيرة. وبالرغم من كل ذلك انتهجت تركيا منذ العام ٢٠١١ سياسة خارجية تجاه دول المنطقة مغايرة للمبادئ التي اعلنتها والتي سارت عليها للمدة ٢٠٠٢ – ٢٠١١، وهو ما أضر كثيراً بمصالح تركيا، وأسهم بتراجع مكانتها الإقليمية والدولية. ولهذا فان البحث يحاول الإجابة عن التساؤلات الأتية:

١– ما هي تصورات تركيا لدورها الإقليمي في بيئة ما بعد انتهاء الحرب الباردة؟

٢– ما هي المتبنيات والمبادئ التي اعتمدتها تركيا في سياستها الإقليمية للمدة ٢٠٠٢ – ٢٠١١ تجاه دول منطقة الشرق الأوسط؟

٣– ما هي المتبنيات التي اعتمدتها تركيا في سياستها الإقليمية بعد العام ٢٠١١ والتي أثرت في تراجع مكانتها الإقليمية والدولية؟

فرضية البحث:

تراجعت المكانة الإقليمية والدولية لتركيا بعد العام ٢٠١١ بسبب السياسات التي تبنتها تركيا تجاه دول جوارها الإقليمي، بتدخلها بالشؤون الداخلية لتلك الدول، لاسيما الدول التي شهدت تغيير أنظمة الحكم فيها، كما حصل في مصر، وتدخلها في الأحداث في سوريا منذ العام ٢٠١١ والى الأن، وتدخلها بالشأن العراقي، وغيرها من التدخلات.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناولنا في المبحث الأول منه موقع تركيا ودورها في بيئة ما بعد الحرب الباردة، إذ ترى تركيا انها تمتلك مقومات القوة اللازمة لتكون دولة مؤثرة في المنطقة. أما المبحث الثاني فتناولنا فيه متبنيات السياسة الإقليمية التركية ٢٠٠٢ –٢٠١١. وتناولنا في المبحث الثالث متبنيات السياسة الإقليمية التركية بعد العام ٢٠١١ وكيف أثرت في تراجع مكانتها الإقليمية والدولية.

المبحث الأول: تركيا: الموقع والدور في بيئة ما بعد الحرب الباردة

في كتابه العمق الاستراتيجي يرى مؤلفه، وهو وزير خارجية تركيا السابق، ان تركيا ارتضت لنفسها ان تكون دولة راكدة في محيطها طية مرحلة الحر الباردة، مع محاولتها توظيف العامل الجيوسياسي كورقة لصالحها يمكن توظيفها لتعزيز أهميتها، وتزيد من فرص انضمامها الى حلف من الأحلاف. إذ أن ما تعتقده تركيا تهديداً لها من الاتحاد السوفيتي في مرحلة الحرب الباردة اقتضى منها البحث عن مظلة أمنية هي بأمس الحاجة لها وهو ما وفرته لها المظلة الأمنية الغربية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف وظفت الخارجية التركية العامل الجيوسياسي في المفاوضات لصالحها من جهة دفع حلف شمال الأطلسي للاستمرار بالالتزام بواجباته تجاه تركيا. ولهذا عملت السياسة الخارجية التركية جهدها لحفاظ على هذا الوضع، وتأمين حماية حدودها[١].

غير أن تغير التوازنات الدولية والإقليمية تطلب من تركيا إعادة تعريف مكانتها ودورها الإقليمي وبما يضمن لها مصالحها التي يجب أن تتناسب مع ما تمتلكه من امكانيات وقدرات.

ولهذا فان تركيا سعت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومرحلة ما بعد أحداث ٢٠٠١ وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط الى لعب دور فاعل ونشط في

[١] أحمد داود أغلو، العمق موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط ٢، ٢٠١١، ص ١٤٢ – ١٤٣.

قضايا المنطقة. وهي محاولة منها لتسويق نفسها للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على انها الدولة التي يمكن الاعتماد عليها لتسوية الخلافات بين دول المنطقة.

وهذا ما عبر عنه أردوغان في اجتماع لممثلي حزب العدالة والتنمية بقوله "إن موقعنا الجغرافي وحضارتنا ومصالحنا، لا تسمح لتركيا بالبقاء بعيدة عن الإحساس بمشكلات دول الجوار والتفاعل معها". وخلال زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس الى تركيا دعا الرئيس الفلسطيني تركيا للقيام بدور داعم لجهود اللجنة الرباعية في عملية السلام في الشرق الأوسط[٢].

بهذا المعنى، تحاول تركيا أن تثبت للولايات المتحدة الأمريكية بأنها أفضل شريك يمكنها الاعتماد عليه في تسوية القضايا في بيئة منطقة الشرق الأوسط التي تتسم بالتعقيد. وهو ما أفضى الى توقيع وثيقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية عرفت باسم "رؤية مشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا"، يفيد مضمونها باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا بدورها في المنطقة وبعدها وسيطاً رئيساً في منطقة الشرق الأوسط[٣].

وهذا ما يفسر، في جزء منه، الاهتمام التركي بقضايا منطقة الشرق الأوسط لاسيما بعد تعثر مفاوضات انضمامها الى الاتحاد الأوروبي، والتغيرات التي شهدتها المنطقة. إذ أن تفاعل تركيا مع قضايا المنطقة أصبح يمثل لتركيا ضرورة استراتيجية للحفاظ على المصالح التركية. وقد تميزت المدة ٢٠٠٢–٢٠١١ بتحول العلاقات بين تركيا والدول العربية من حالة التوتر الى التقارب والتعاون[٤].

---

[٢] بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص ١١١– ١١٢.

[٣] عبير الغندور، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية – مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٣، ٢٠١٢، ص ١١٦– ١١٧.

[٤] صدام أحمد سليمان الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ٨٤.

ومن المفيد العمل على اقامة شبكة من المصالح المتبادلة بين تركيا ودول المنطقة، باستثمار العوامل الايجابية وتوظيفها بالشكل الأمثل، وتجنب كل ما من شأنه تعطيل هذه العلاقات. كما ان من الضروري أن يتم تفعيل هذه الشبكة من العلاقات المتبادلة من خلال جهاز اداري يشرف على ما تم الاتفاق عليه. وبهذا الخصوص يمكن الاشارة الى اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا في العام ٢٠٠٨، وانشاء " مجلس التعاون الاستراتيجي العالي المستوى " بين سوريا وتركيا في العام ٢٠٠٩[٥].

ولإدراك اهمية هذا الأمر من قبل الحكومة التركية فإنها سعت الى التقارب مع الدول العربية والإسلامية[٦]. ومنها التقارب مع سوريا عبر تسوية الخلافات بينهما، وتعزيز التعاون بين البلدين، والغاء التأشيرة المتبادلة بينهما[٧].

وقد انعكس التقارب العربي – التركي بشكل ايجابي لصالح تركيا في تعزيز فرص ادائها دوراً على المستوى الإقليمي والمستوى الإسلامي. وما يشير الى تحسن العلاقات بين الدول العربية وتركيا في حينها والرغبة في أن تأخذ تركيا دوراً إقليمياً انتخاب التركي أكمل الدين احسان أوغلو أميناً عاماً لمنظمة التعاون الإسلامي[٨].

ولهذا فان الحفاظ على فاعلية الدور الإقليمي لتركيا وتأثيرها الايجابي في حل قضايا المنطقة يتوقف على قدرتها في الحفاظ على حيادها تجاه جميع الأطراف وعدم

---

[٥] المصدر نفسه، ص ٨٥.

[٦] ترى تركيا أن مصيراً مشتركاً يجمعها مع دول المنطقة، ولهذا فانها سعت برغبة شديدة في سبيل تحول التعاون والتضامن ما بين دول منطقة الشرق الأوسط الى حقيقة مؤثرة على أرض الواقع. للتفصيل ينظر: سيار الجميل، العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص ٦٢.

[٧] سلام الربضي، التآكل في العلاقات التركية – الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاستراتيجي، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية – مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٠، ٢٠١١، ص ١١٣. كذلك ينظر: مليحة ألتون ايشيك، الخيارات الاستراتيجية لتركيا، إقليمياً، ودولياً، وموقع الوطن العربي منها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٨٢، كانون الأول ٢٠١٠، ص ٩٢ ٩٣.

[٨] سلام الربضي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

الانحياز لطرف على حساب طرف آخر في نزاع يحصل في المنطقة[٩].إذ أن من شأن السياسة تشيع حالة من الثقة المتبادلة بين تركيا ودول المنطقة[١٠]، وهو ما يسهم في تعزيز فرص دورها الإقليمي المؤثر الذي تسعى اليه.

وهو ما لم تتمكن تركيا من الحفاظ عليه في الأحداث التي شهدتها عدد من الدول العربية والتي أفضت الى تغيير عدد من أنظمة الحكم في العام ٢٠١١ كما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن ٢٠١١. وكذلك الموقف التركي من الأحداث في سوريا منذ العام ٢٠١١. كل هذه المواقف أثرت سلباً في تراجع مكانة تركيا الإقليمية وكذلك مكانتها على المستوى الدولي.

المبحث الثاني: متبنيات السياسة الإقليمية التركية ٢٠٠٢ – ٢٠١١

سعت تركيا منذ العام ٢٠٠٣ الى إعادة تعريف دورها الإقليمي وبما يضمن تحقيق مضامين التأثير الفعال لهذا الدور. وقد أدركت تركيا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب منها العمل على تبني عدد من المبادئ.

ولهذا تضمن جدول أعمال السياسة الخارجية التركية عدة مواضيع رئيسة منها موضوع مفاوضات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، تبني مواقف تجاه القضية الفلسطينية تحظى برضا الشعب التركي، الانفتاح على حركات الإسلام السياسي، تبني خط ذات سمة استقلالية عن السياسة الغربية. ومما ساعد في تبني السياسة الاستقلالية ما حققته تركيا من انجازات اقتصادية بقيادة حزب العدالة والتنمية، وذلك باحتلالها

---

[٩] ميشال نوفل، العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية عربية، في: مجموعة باحثين، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ط ٤، ٢٠١٢، ص ٢٦٢. كذلك ينظر: د. عباس فاضل عطوان، العلاقات السعودية التركية، العربي للنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢١٢.

[١٠] إيمان دني، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٢٤٤. كذلك ينظر:

Aydin AYDIN, Three Types of Turkish Foreign Policy after the Cold war on the Middle East, The Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences, Suleyman Demirel University, vol. 18, no.3, 2013, p 479 – 480.

مركزاً مقبولاً ضمن الاقتصاديات العالمية المتقدمة، وتحقيق نمو في الناتج الاجمالي المحلي[١١]. كما موضح في جدول (١).

جدول (١)

النمو في الناتج الاجمالي المحلي لتركيا للمدة ٢٠٠٢ –٢٠١١

السنة	نسبة النمو في الناتج الاجمالي المحلي	الناتج الاجمالي المحلي
٢٠٠٢	٦,٤٣	٢٣٨,٤٣ مليار ولار
٢٠٠٣	٥,٦١	٣١١,٨٢ مليار دولار
٢٠٠٤	٩,٦٤	٤٠٤,٧٩ مليار دولار
٢٠٠٥	٩,٠١	٥٠١,٤٢ مليار دولار
٢٠٠٦	٧,١١	٥٥٢,٤٩ مليار دولار
٢٠٠٧	٥,٠٣	٦٧٥,٧٧ مليار دولار
٢٠٠٨	٠,٨٥	٧٦٤,٣٤ مليار دولار
٢٠٠٩	٤,٧٠–	٦٤٤,٦٤ مليار دولار
٢٠١٠	٨,٤٩	٧٧١,٨٨ مليار دولار
٢٠١١	١١,١١	٨٣٢,٥٥ مليار دولار

المصدر: البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org

وقد حققت سياسة تصفير المشاكل التي اعتمدها تركيا في سياستها الخارجية على رضا واستحسان دول جوارها الإقليمي ومجمل دول مطقة الشرق الأوسط. ومن نتائج تلك السياسة تعزيز العلاقات التجارية مع الدول العربية وإيران، والغاء التأشيرات مع الدول المجاورة لها، وقبولها كوسيط في النزاعات بين دول المنطقة[١٢].

[١١] مجموعة باحثين، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الإقليمي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، العدد (١٢) تشرين الثاني ٢٠١٦، ص ٥ – ٦.

[12] Piotr Zalewski, How Turkey Went From " Zero Problems " to Zero Friends And lost its leverage everywhere, Agugust 22, 2013, foreignpolicy.com/category/argument/

وقد تمكنت تركيا للمدة ٢٠٠٢ – ٢٠١١ من تحقيق نجاح على مستوى السياسة الخارجية ودورها الإقليمي. فقد تمكنت تركيا من تعزيز علاقاتها مع الدول العربية، وسعيها لتحقيق نماذج "التكامل الإقليمي"، ومن الأمثلة على ذلك[١٣]:

١– الغاء تأشيرة الدخول لمواطني عدد من الدول العربية.

٢– تأسيس "مجالس تعاون استراتيجي رفيعة المستوى" مع عدد من دول الإقليم الرئيسة، ومنها سوريا.

٣– تعزيز التعاون الثقافي مع دول المنطقة.

بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٠٢، وتبني تركيا دبلوماسية ايجابية تجاه قضايا الشرق الأوسط، وبسبب كون أغلبية المجتمع التركي يعتنق الدين الاسلامي، أصبحت تركيا أكثر قدرة على تقديم نفسها للغرب على انها تمثل نموذج الدولة الاسلامية الديمقراطية الموالية للغرب، وهو ما قد يجعلها نموذج للدول الاسلامية الأخرى لتقتدي بها. وقد أشار عبدالله غول الى هذا المعنى بقوله ان التجربة التركية يمكن أن تشكل مصدر الهام لبعض دول المنطقة. كما أشار غول الى أن تركيا تعتبر نفسها مسؤولة في الاسهام في تحقيق مستقبل أفضل لدول منطقة الشرق الأوسط. ويرى غول ان تركيا بسبب ما تمتلكه من "موروث ثقافي فريد التنوع"، وخبرتها الدبلوماسية، فانها مؤهلة لتسهم في تنشيط التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف في المنطقة[١٤].

إن تمكن تركيا من تحقيق هدف الانفتاح المرحلي على المحيط الدولي يتوقف على قدرتها في اعتماد أولويات تكتيكية في استراتيجية سياستها الخارجية في ثلاث ساحات تأثير جيوسياسي على جانب كبير من الأهمية. ولهذا فإذا أرادت تركيا تقوية وضعها في الساحة الدولية لا بد لها من توسيع ساحات تأثيرها الإقليمي، وهذا يكون

---

[١٣] مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

[١٤] بيل بارك، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩ – ١١٠.

عبر تلك الساحات الثلاث، إذ انها بما تمثله من أحزمة دائرية متداخلة تشكل الأساس لاستراتيجية سياسة تركيا الخارجية. وهذ الساحات الثلاث هي[١٥]:

١- المناطق البرية القريبة وهي البلقان والشرق الأوسط والقوقاز:

تعد تركيا جزءاً رئيساً من هذه المناطق التي تمثل مناطق ارتباط حدودية برية رئيسة لتركيا، ولا يمكن فصل تركيا عنها لا سواء كان من حيث التراكم التاريخي أم من حيث الموقع الجغرافي. كما ان أي فرصة لتركيا لتحسين مكانتها الدولية لا يمكن لها أن تتوفر الا عن طريق زيادة قوة التأثير لتركيا في هذه المناطق البرية القريبة لها. ولهذا فان الابتعاد عنها، بحسب وجهة النظر التركية، والذهاب بعيداً للانضمام الى الاتحاد الأوروبي أو اقامة علاقات مع أحلاف بعيدة يعد خطأً يجب على تركيا أن لا تقع فيه. بل أن وجهة النظر هذه ترى أن الوحدة الداخلية لتركيا مرتبطة بشكل أساسي ومباشر بما موجودة في هذه المناطق، وبناءً عليه فان التأثير التركي في الساحة الدولية، فضلاً الحفاظ على وحدة تركيا الداخلية لا يمكن تحقيقهما الا بقدرة تركيا في التأثير بما يحصل من تطورات في هذه المناطق الثلاث.

الأحواض البحرية القريبة وهي البحر الأسود وشرق المتوسط والخليج وبحر قزوين:

لم تعمل تركيا على تبني استراتيجية متكاملة تجاه مناطق الأحواض البحرية القريبة منها، وكل ما تم عمله بهذا الخصوص هو خطوات تكتيكية أفتقدت الى التنسيق، كما انها كانت تحت أثير التنافس بين المعسكرين، فضلاً عن التنافس بين المعسكر الواحد. ولهذا فان تركيا ترى بأن مرحلة ما بعد الحرب الباردة تتطلب منها وضع استراتيجية منسقة لهذه الأحواض البحرية، فلا يمكن لتركيا أن تبقى تنظر لهذه الأحواض على انها ساحات أزمات منفصلة عن بعضها تتأثر بتنافس المعسكرين.

[١٥] أحمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤ – ٢٠٩.

٢- المناطق القارية القريبة وهي أوروبا وشمال أفريقيا وجنوب أسيا ووسط وشرق آسيا:

اتسمت السياسة التركية طيلة مرحلة الحرب الباردة بحرصها على التوفيق بين طبيعة العلاقات للقوتين العظميين وهما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والالتزام بالمقاييس التي حددتها العلاقات بينهما في الأزمات على المستويين الدولي والقاري. ولهذا اتبعت تركيا في تلك المرحلة سياسة حرصت من خلالها على تحقيق الانسجام والتوازن بين تلك المقاييس وبين الأزمات الإقليمية في المناطق التي تخصها بشكل مباشر. وهذا ما دفع بتركيا طيلة مرحلة الحرب الباردة الى عدم الاهتمام بما يحصل من أزمات خارج حدودها والمناطق القريبة منها، باستثناء الحرب الكورية، وتركز اهتمامها بالقضايا التي تحصل في المناطق البرية والبحرية القريبة منها. وهذا الأمر أفقد تركيا قدرة ايجاد الحلول للأزمات والمشاكل الإقليمية بشكل مناسب، إذ أن تركيا لم تتمكن من استثمار معطيات البيئة الدولية بشكل فعال، وفضلت سياسة طويلة المدى لحل تلك الأزمات والمشاكل، متأثرة بالقيود والعوائق التي فرضتها التوازنات الدولية.

بهذا المعنى، فان انتهاء الحرب الباردة دفع بتركيا لتغيير رؤيتها الاستراتيجية تبعاً للتغيرات التي حصلت في النظام الدولي، وما رافقها من تغير التوازنات الدولية والإقليمية. وهو ما دفع بتركيا الى تبني استراتيجية جديدة فيما يتعلق بالمناطق البرية والأحواض البحرية والقارية القريبة منها. وفي محاولة منها لترويج تصور توسعي للدولة التركية بدت تركيا منذ العام ١٩٩٢ بترديد عبارة "العالم التركي من الأدرياتيكي حتى سور الصين العظيم". وسعت تركيا الى تعزيز توجهها نحو الخارج، فأطلقت عدة مبادرات في محاولة منها لجلب دول وسط أسيا الى منظمة التعاون الاقتصادي، ورغبتها في تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود[١٦].

يضم العالم التركي منطقة جغرافية متواصلة، فيها نحو (١٥٠) مليون انسان من الناطقين باللغة التركية، وهو ما يمثل أهمية جيوستراتيجية على جانب كبير من

[١٦] احمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

الأهمية، التي أخذت بالتزايد. وقد وفر تفكك الاتحاد السوفيتي لتركيا فرصة كبيرة لتحسين مكانتها الإقليمية، إذ أن تركيا أصبحت بمثابة قطب جاذب بالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى[١٧].

وعملت تركيا على دعم أدوات سياستها الخارجية الإقليمية بارتباطها بمزيد من المنظمات الجديدة، في محاولة منها لتكييف وضعها مع المتغيرات الجديدة التي حصلت في النظام الدولي وبحسب ما تقتضيه متطلبات المرحلة الجديدة. وبهذا الخصوص تم العمل على[١٨]:

١- توسيع منظمات اقتصادية لتضم دول جديدة، إذ أن التوجه التركي بعد الحرب الباردة كان باتجاه عمق آسيا، كما حصل في توسيع منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا، التي ضُم اليها دول وسط آسيا. وتضم هذه المنظمة بالاضافة الى تركيا كل من إيران، باكستان، دول آسيا الوسطى، وباكستان.

٢- تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي للدول المطلة على حوض البحر الأسود. وتضم هذه المنظمة في عضويتها من الدول المطلة على البحر الأسود بالاضافة الى تركيا كل من روسيا، أوكرانيا، جورجيا، ورومانيا. كما تضم عدد من الدول التي ليس لها ارتباط مباشر بالبحر الأسود، وهي كل من اليونان، أذربيجان، ألبانيا، ملدافيا، وأرمينيا. كما تضم عدد من الدول بصفة عضو مراقب وهي كل من مصر، تونس، سلوفاكيا، بلولينيا، وإسرائيل.

٣- عقد قمة دائمة لدول العالم التركي.

٤- تأسيس مشروع الدول النامية الثمان مع دول المناطق القارية القريبة.

---

[١٧] ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٣ – ١٥.

[١٨] أحمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ٢٤٩ وص ٣٠١ – ٣٠٩.

وقد حققت تركيا الكثير من النجاحات في علاقاتها مع دول جوارها الإقليمي للمدة ٢٠٠٢-٢٠١١ ومنها العراق وسوريا نتيجة للسياسات التي تبنتها في تعزيز تسوية المشاكل وتعزيز التعاون بينها وبين دول جوارها الإقليمي.

وبهذا الخصوص نشير الى حجم علاقات التعاون التي تحققت لتركيا مع كل من العراق وسوريا. إذ تم توقيع (٤٨) اتفاقية بين العراق وتركيا شملت الكثير من المجالات منها الصحة والنقل والطاقة، و(٤٠) اتفاقية بين سوريا وتركيا شملت مجالات كثيرة منها الاتفاق على فتح الحدود والغاء التأشيرة بينهما، فضلاً عن الاتفاق في العام ٢٠٠٨ على انشاء مجلس استراتيجي مع كل من العراق وسوريا[١٩].

وفي تشرين الأول العام ٢٠٠٩ أعلن كل من سوريا وتركيا الغاء التأشيرة بينهما، وفي شهر كانون الأول ٢٠٠٩ اعلانا انشاء مجلس التعاون التركي – السوري. وتأتي خطوة انشاء هذا المجلس لتعزيز فرص كل منهما في لعب دور إقليمي مؤثر، مما يتطلب تنسيق سياستهما تجاه قضايا المنطقة تجنباً لأي تقاطع ممكن أن يحصل، وهو ما يضر بمصالح كل منهما. كما أن تركيا أدرك أن قضية حصولها على عضوية الاتحاد الأوروبي تستغرق وقتاً طويلاً ولهذا عليها التوجه نحو الدول العربية لاستثمار العلاقات معها بما يضمن لها تعزيز دورها الإقليمي في المنطقة[٢٠].

سعت تركيا للعمل على تعزيز دورها الإقليمي والحضور في قضايا المنطقة لتحقيق عدة أهداف أهمها[٢١]:

١- محاولة ايجاد قناعة أوروبية مفادها ان سعي تركيا لتحسين مكانتها الإقليمية وتعزيز دورها في المنطقة سيكون مفيداً لأوروبا إن تمت الموافقة على انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي.

---

[١٩] ميشال نوفل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

[٢٠] عربي لادمي محمد، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية ١٩٩٠ – ٢٠١٠، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧، ص٨٢.

[٢١] سلام الربضي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

٢- إن تعزيز دورها الإقليمي وانفتاحها وتقاربها مع المحيطين العربي والإسلامي يمثل بديلاً عن انضمامها للاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: متبنيات السياسة الإقليمية التركية بعد العام ٢٠١١ وتأثيرها في تراجع مكانة تركيا الإقليمية والدولية

بعد أحداث التغيير التي حصلت في عدد من الدول العربية تبنت تركيا نهجاً في سياستها الخارجية تجاه دول جوارها الإقليمي، إذ تبنت مبادئ مغايرة لتلك التي تبنتها للمدة ٢٠٠٢ – ٢٠١١.

والسياسة الخارجية التي اتبعتها تركيا تجاه دول جوارها الإقليمي بعد العام ٢٠١١ أضرت بمصالح تركيا وأفقدها المكاسب التي حققتها في المدة السابقة، وحولت العلاقات التي اكتسبتها الى علاقات توتر وتأزم[٢٢].

اعتقدت تركيا ان التغيير الذي حصل في العام ٢٠١١ ووصول أحزاب الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين) الى الحكم، وبعدهما الأحداث في سوريا، فرصة مناسبة لتعميم نموذج حزب العدالة والتنمية في تجربته الاقتصادية والديمقراطية التي يعتمدها. غير أن ما انتهت اليه الأحداث والتغيير في مصر وتونس أثر سلباً في السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها وأهدافها. كما أن تركيا لم تتوافق في موقفها مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من قضايا عديدة، كما في الموقف من الأحداث في سوريا[٢٣]، والموقف من الأحداث في مصر ٢٠١٣، فضلاً عن الموقف من القضية الفلسطينية وخلافها مع إسرائيل على خلفية أحداث الاعتداء الإسرائيلي على اسطول الحرية في العام ٢٠١٠[٢٤]. وكذلك الحال في عدم توافق موقفها مع موقف

---

[22] Piotr Zalewski, op, cit.

[٢٣] للتفصيل عن الموقف التركي من الأحداث في سوريا منذ العام ٢٠١١، ينظر: طايل يوسف عبدالله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (٢٠٠٢ – ٢٠١٣)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣، ص ١٠٢ – ١١٢.

[٢٤] بتاريخ ٢٠١٠/٥/٣١ نفذت قوات خاصة إسرائيلية عملية اعتراض سفن قافلة اسطول الحرية المتوجه الى قطاع غزة، وقتلت (٩) من المواطنين الأتراك الناشطين المتضامنين واصابة العشرات من المتضامنين. للتفصيل ينظر:

Ufuk Ulutas, Turkey and Israel in the Aftermath of the Flotilla Crisis, Policy Brief, No: 43, June 2010, P. 3.

دول مجلس التعاون الخليجي بخصوص الموقف من أحداث التغيير وحركات الإسلام السياسي، باستثناء موقفها من أحداث البحرين، وباستثناء توافقها مع موقف قطر بخصوص بعض القضايا[٢٥]. هذه السياسة التركية ومواقف تركيا تجاه أحداث التغيير أدت الى تراجع علاقات تركيا مع عدد من الدول العربية وبشكل خاص مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن مؤشرات التراجع في علاقات تركيا مع الدول العربية انخفاض حجم التبادل التجاري بين تركيا وعدد من الدول العربية[٢٦]. إذ انخفض حجم التبادل التجاري بين تركيا ومصر من (٥) مليار دولار في العام ٢٠١٢ الى (٤,٣) مليار دولار في العام ٢٠١٥. كما انخفض حجم التبادل التجاري بين تركيا والسعودية من (٨) مليار دولار في العام ٢٠١٢ الى (٦) مليار دولار في العام ٢٠١٥. أما مع دولة الامارات العربية فقد انخفض حجم التبادل التجاري بيم تركيا ودولة الامارات الى (٦,٧) مليار دولار في العام ٢٠١٥ بعد ان وصل في العام٢٠١٢ الى (١١,٨) مليار دولار[٢٧].

كما أن سياسات تركيا ومواقفها تجاه الأحداث في عدد من الدول العربية منذ العام ٢٠١١ قد أثرت سلباً في علاقات تركيا مع عدد من الدول التي تعد أكبر الشركاء الإقليميين لتركيا مثل إيران وروسيا. ومن المؤشرات على ذلك انخفاض حجم التبادل التجاري مع إيران ليصل في العام ٢٠١٦ الى (٩,٦٥) مليار دولار، بعد أن وصل في العام ٢٠١٢ الى (٢١,٨٩) مليار دولار. كما انخفضت الصادرات التركية

كذلك ينظر: تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، العدد١٧، ٢٠١٠، ص٥٠. كذلك ينظر: يوسي ألفر، العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران: بُعد "شد الأطراف"، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، العدد٦٤، شباط ٢٠١١، ص٦.

[٢٥] مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص٦ – ٧.

[٢٦] ميشال نوفل، التموضع التركي في المجال العربي: تحديات الخروج من الأناضول، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد١١٢، ٢٠١٧، ص٧٦.

[٢٧] مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

الى إيران لتصل الى (٤,٩٦) مليار دولار في العام ٢٠١٦، بعد أن وصلت في العام ٢٠١٢ الى (٩,٩٢) مليار دولار[٢٨].

كما تراجع حجم التبادل بين تركيا وروسيا، إذ وصل الى نحو (٣٥) مليار دولار قبل تشرين الثاني ٢٠١٥ تاريخ اسقاط تركيا للمقاتلة الروسية، ليتراجع بعدها الى نحو (٢٨,٢٧) مليار دولار[٢٩]. ومما لا شك فيه ان توتر العلاقات بين روسيا وتركيا وتراجعها له تأثيراته السلبية على تركيا. فعلى سبيل المثال، أن تركيا تعتمد على الغاز الطبيعي الروسي بنسبة تصل الى (٥٧%) من مجموع ماتستورده، فضلاً عن جوانب اقتصادية أخرى تتعلق بقطاع السياحة التركي وغيرها[٣٠].

ومن مؤشرات تراجع مكانة تركيا على المستوى الدولي بسبب سياساتها التي انتهجتها بعد العام ٢٠١١ مواقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه قضية انضمامها الى الاتحاد الأوروبي، وكذلك علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً – الموقف من انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي:

يشكل انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي هدفاً له قيمة كبيرة لدى قادة حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي دفع بالحكومة التركية لإجراء عدد من الاصلاحات التي تستجيب لمتطلبات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي[٣١].

قدمت تركيا طلباً للانضمام الى المجتمع الاقتصادي الأوروبي في العام ١٩٨٧، وفي العام ٢٠٠٥ قرر الاتحاد الأوروبي بدء المحادثات بشأن انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي[٣٢]. وبحسب ما معمول به من قبل الاتحاد الأوروبي تقدم الدولة المرشحة

---

[28] http://www.mfa.gov.tr/economic-and-commercial-relations-with-iran.en.mfa

[٢٩] وزير التجارة التركي: حجم التبادل التجاري مع روسيا والمانيا يتزايد، ٢٠١٧/٣/١١، www.turkey-post.net/p-category/turky-global/

[٣٠] للتفصيل ينظر: كيفن سوليفان، العلاقات الاقتصادية بين روسيا وتركيا، مقال مترجم، حصاد البيان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠١٥، ص ١٦٧ – ١٧٣.

[٣١] للتفصيل ينظر: عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٥٧ – ٦٠.

[٣٢] للتفصيل ينظر: د. نهرين جواد شرقي العارضي، السياسة الإقليمية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، ٢٠١٦، ص١٣٣ – ١٥١.

للانضمام الى الاتحاد الأوروبي وفق معايير كوبنهاجن التي تتطلب من الدولة المرشحة للانضمام أن تعمل على تحقيق عدد من المتطلبات[٣٣].

يشترط الاتحاد الأوروبي توفر عدد من الشروط والمعايير السياسية والاقتصادية في الدولة اليي ترغب الانضمام اليه وعليها الايفاء بها، ومنها ما يتعلق بالجانب السياسي هي[٣٤]:

١- ارساء أسس الديمقراطية.

٢- بناء دولة يسود فيها القانون.

٣- احترام حقوق الانسان، والغاء التشريعات المتعارضة معها.

٤- احترام حقوق الأقليات وضمان تمتعهم بحقهم في حرية الممارسة الثقافية وحقهم في التعبير عن هويتهم داخل اطار الدولة.

أما الشروط والمعايير في الجانب الاقتصادي فهي[٣٥]:

١- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.

٢- اصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد الأوروبي.

٣- اصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي.

٤- بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلي الأوروبي.

٥- مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

---

[٣٣] زيا ميرال وجوناثانس. باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، العدد ٦٠، ٢٠١٠، ص٥ – ٦.

[٣٤] حيدر جاسم محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم – قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣– ٢٠١٤، ص ٨٠.

[٣٥] حيدر جاسم محمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

تراجعت فرص تركيا في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي بشكل كبير الى درجة تقترب من انعدام هذه الفرص. وهذا الأمر كان واضحاً بسبب السياسة الإقليمية التي انتهجتها تركيا بعد العام ٢٠١١، لاسيما ما يتعلق منها بالسياسة التركية تجاه سوريا منذ الأحداث السورية في العام ٢٠١١ وحتى الأن، وكذلك بسبب السياسات والاجراءات التي اتخذها الحكومة التركية بعد محاولة الانقلاب في حزيران ٢٠١٦.

وبهذا الخصوص يمكن الاشارة الى تصريح المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل من قضية انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، إذ تعهدت المستشارة الالمانية أنجيلا ميركل بأنها ستعمل على ايجاد موقف أوروبي مشترك بشأن انهاء مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي. وقالت ميركل خلال مناظرة تلفزيونية مع المرشح المنافس لها في انتخابات أيلول ٢٠١٧ لاختيار مستشار جديد لألمانيا "إن تركيا يجب ألا تصبح أبدا عضوا في الاتحاد الأوروبي"[٣٦].

كما يمكن الاشارة الى موقف المفوضية الأوروبية بهذا الخصوص، إذ تمثل موقف المفوضية الأوروبية بما قاله المتحدث باسمها بمؤتمر صحفي دوري في ٢٠١٧/٩/٥ ان الخطوات التي تتخذها تركيا بعد محاولة الانقلاب في حزيران ٢٠١٦ بخصوص حقوق الانسان وحكم القانون تبعدها عن أوروبا وهو ما يجعل انضمامها للاتحاد الأوروبي مستحيلاً، مؤكداً على ان قرار انهاء المفاوضات بشأن انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي يعود الى أعضائه الدول الـ (٢٨). وتصف المفوضية لأوروبية الخطوات التركية بـ " التراجع الخطير " [٣٧].

ثانياً – الولايات المتحدة الأمريكية:

تأثرت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ شهدت العلاقة بين البلدين تراجعاً كانت مؤشراته واضحة بعدم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية

---

[٣٦] ميركل: لا مكان لتركيا في الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٧/٩/٣، www.bbc.com/arabic/world

[٣٧] المفوضية الأوروبية: أفعال تركيا تجعل انضمامها للاتحاد مستحيلا، ٢٠١٧/٩/٥، www.bbc.com/arabic/world

بمخاوف تركيا بخصوص القضية السورية. إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية نسقت مع قوى المعارضة الكردية التي تسعى الى اقامة كيان كردي شمالي سوريا على الحدود السورية – التركية. وهذا الأمر لا ترتضيه تركيا، إذ ترى فيه انه يشكل تهديداً لأمنها[٣٨].

ومما زاد في حالة الفتور في العلاقات بين البلدين الموقف الأمريكي من محاولة الانقلاب وعد تسليم فتح الله كولن الذي تتهمه الحكومة التركية بأنه وراء محاولة الانقلاب في تموز ٢٠١٦[٣٩]. ولازال الفتور سائداً في علاقة البلدين بالرغم من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تخفيف حدة التوتر بين البلدين بزيارة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن الى تركيا بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٤ وعبر عن موقف بلاده الداعم للحكومة التركية والرافض لمحاولة الانقلاب[٤٠].

ثالثاً – أسباب تراجع مكانة تركيا إقليمياً ودولياً:

إن أسباب التراجع في المكانة الإقليمية والدولية لتركيا وتراجع فاعلية دورها على المستوى الإقليمي ترجع الى عدة أسباب منها[٤١]:

١– تبني تركيا لعدد من المواقف تجاه عدد من قضايا المنطقة بشكل لا يتفق مع مواقف حلفائها التقليديين، مما انعكس سلباً على العلاقات التركية مع تلك الدول الحليفة لها.

---

[٣٨] مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧ – ١٨. وللتفصيل حول دوافع التدخل التركي في سوريا، ينظر: ايرك ايدلمان، صفقة أميركا الخطرة مع تركيا، مقال مترجم، حصاد البيان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، تشرين الأول ٢٠١٥، ص٢٢٧ – ٢٢٩.

[٣٩] سبق أن وجه الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في شهر كانون الأول ٢٠١٣ اتهامات الى حركة كولن اتهمها بأنها تشكل تهديداً لأمن البلاد وسلامة الدولة عبر تشكيلها ما أسماه بـــ"دولة موازية داخل البلاد". ينظر: رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢– ٢٠١٤، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٤٩، تموز ٢٠١٦، ص٨١.

[٤٠] مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص١٧– ١٨.

[٤١] المصدر نفسه، ص٩ – ١١.

٢- التأييد التركي لأحداث التغيير التي حصلت في عدد من الدول العربية في العام ٢٠١٠ والعام ٢٠١١، وتأييدها لحركات الإسلام السياسي التي تصدرت الموقف ووصلت الى الحكم، وتعزيز علاقاتها مه تلك الحركات. وهو ما أثار الدول التي تضررت من التغيير، وعدت الموقف التركي يشكل ضرراً بمصالحها، وهو ما دفع بتلك الدول الى اتخاذ مواقف سلبية تجاه تركيا وسياساتها في المنطقة. فالموقف التركي فيما يتعلق بالأحداث التي حصلت في مصر في العام ٢٠١٣ وانتهت بعزل الرئيس محمد مرسي أثر بشكل سلبي على علاقتها بالنظام المصري، كما أثر بشكل سلبي على علاقة تركيا بعدد من دول الخليج التي لم تؤيد تولي محمد مرسي منصب الرئاسة في مصر.

٣- تعارض سياسات تركيا تجاه الأحداث في العراق وسوريا سواء كان مع العراق وسوريا أم مع دول أخرى مثل تعد دول حليفة لهما مثل إيران وروسيا، مما أثر سلباً في علاقات تركيا مع هذه الدول. وهو ما دفع بهذه الدول الى تبني مواقف متشددة تجاه سياسات تركيا الخارجية.

٤- انشغال تركيا بمواجهة التحديات الأمنية الداخلية والمتمثلة بمواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

٥- المحاولة الانقلابية في تموز ٢٠١٦ وما تبعها من اجراءات وتداعيات أثرت على بنية الجيش التركي وأدائه.

٦- توتر علاقات تركيا مع سوريا وحلفائها بسبب تدخل تركيا بالشأن السوري منذ العام ٢٠١١، ومطالبتها الرئيس السوري بشار الأسد بالتخلي عن السلطة، وفي وقت لاحق تدخل تركيا بدعم المعارضة عسكرياً في سوريا.

فضلاً عن توتر علاقات تركيا مع العراق بسبب تدخلها بشؤون العراق الداخلية بشكل غير مبرر، ودخول قوة عسكرية تركية الى الأراضي العراقية شمالي

العراق واقامة معسكر لها في تلك المنطقة. وبالرغم من اعلان الحكومة العراقية رفضها الشديد لوجد القوات التركية في الأراضي العراقية، ومطالبات الحكومة العراقية العديدة لتركيا بضرورة سحب قواتها من الأراضي العراقية الا ان تركيا لم يستجب لهذه المطالب.

الخاتمة:

إن التغيير في التوازنات الإقليمية والدولية الذي ترافق مع انتهاء الحرب الباردة دفع صانع القرار بتركيا الى تبني سياسة خارجية تنطلق من ادراك لواقع جديد لدور تركيا الإقليمي. فتركيا ترى أن دورها الإقليمي طيلة مدة الحرب الباردة لا يتناسب مع ما تمتلكه من مقومات تمكنها من أداء دور فاعل ومؤثر في محيطها الإقليمي، فضلاً عن المتغيرات التي انتهت معها موجبات تبنيها لسياستها طيلة مدة الحرب الباردة وقبولها بدور إقليمي محدود.

وأدرك صانع القرار في تركيا أن الدور الإقليمي الذي تطمح اليه تركيا يتطلب منها العمل على:

١- أن تعزز تركيا علاقاتها مع دول المنطقة.

٢- أن تكسب تركيا ثقة دول المنطقة بها.

٣- أن لا تتدخل بشؤون دول المنطقة.

٤- أن تكون وسيطاً محايداً في النزاعات التي تحصل بين دول المنطقة، ولا تنحاز لطرف على حساب طرف أخر.

وبعد العام ٢٠٠٢ تبنت تركيا عدد من المبادئ التي حكمت سياستها الخارجية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط، وبفضلها حققت الكثير من المكاسب، والتي انعكست بشكل ايجابي لصالح تحسين مكانتها الإقليمية والدولة وادائها دوراً إقليمياً مؤثراً.

الا أن تركيا بعد العام ٢٠١١ اتخذت مواقف تجاه أحداث التغيير التي حصلت في عدد من الدول العربية وكذلك الأحداث في سوريا منذ العام ٢٠١١

مغايراً تماماً للمبادئ التي حكمت سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة للمدة السابقة. وهو ما أفقدها المكتسبات التي تحققت لها، وجعلها في عزلة كبيرة.

وهذه السياسة التركية انتهت بها الى تراجع مكانتها الإقليمية والدولية، مما الحق ضرراً بالغاً بمصالحها. ولهذا على تركيا أن تعيد النظر بتوجهات سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة ومنها دول جوارها الجغرافي.

الملخص:

دفعت المتغيرات التي ترافقت مع انتهاء الحرب الباردة تركيا الى اعادة تعريف دورها الإقليمي وبما يحقق هدف تحسين مكانتها وأهميتها الإقليمية والدولية. وقد نجحت تركيا في تحسين أوضاعها الداخلية وخصوصاً الاقتصادية منها، وتعزيز علاقاتها مع دول جوارها الإقليمي، وهو ما انعكس بشكل ايجابي على مكانتها الإقليمية والدولية. هذا الأمر كان واضحاً في السنوات ٢٠٠٢–٢٠١١، غير أن الأمر تغير بعد العام ٢٠١١ وتحديداً مع أحدث التغيير التي حصلت في عدد من الدول العربية في العام ٢٠١١. إذ تراجعت مكانة تركيا الإقليمية والدولية بسبب سياستها الإقليمية التي تبنتها تجاه الدول المجاورة لها، وذلك بتدخلها بالشؤون الداخلية لتلك الدول ودعمها لطرف داخلي على حساب الأطراف الأخرى، كما حصل في مصر، وتدخلها في الأحداث في سوريا منذ العام ٢٠١١ والى الأن، وتدخلها بالشأن العراقي، وغيرها من التدخلات التي طالت عدد من الدول.

Abstract:

The changes that accompanied the end of the Cold War prompted Turkey to redefine its regional role and to achieve the objective of improving its regional and international standing and importance. Turkey has succeeded in improving its internal and economic conditions and strengthening its relations with its regional neighbors, which has reflected positively on its regional and international standing. This was evident in the years 2002 – 2011, but it changed after 2011, especially with the latest change that took place in a number of Arab countries in 2011. Turkey's regional and international status has declined due to its regional policy adopted towards its neighboring countries by intervening the internal affairs of those countries and their support for an internal party at the expense of the other parties, as happened in Egypt, and its involvement in the events in Syria since 2011 and so far, and interference with the Iraqi issue, and other interventions that affected a number of countries.